الكاتب: د/ سعيد شكاك
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين/ الدار البيضاء/المغرب الأقصى.

عنوان المقال: السياق التاريخي والسياسي للتشريع الإعلامي في المغرب

البريد الالكتروني: chougag.said@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/04/18 تاريخ القبول: 2019/05/28 تاريخ النشر: 2019/06/30

السياق التاريخي والسياسي للتشريع الإعلامي في المغرب.

The historical and political context of the media legislation in Morocco.

الملخص بالعربية:

جعل التطور التكنولوجي، قطاع الإعلام والتواصل يخطو خطوة هامة في ميدان المعلومة، وكيفية التعامل معها، لأنها قد تكون صادقة وحقيقية، أو مسمومة تستهدف تلويث أفكارنا. فانتقل الإعلام من تقليدي، إلى رقمي أصبح مسيطرا على مختلف أجهزة الإعلام ووسائلها. بل تحولت الدول الصناعية إلى صنع المعلومة وبيعها حسب المسار الذي يخدم مصالحها الوطنية. إذ تُسوقها وفق استراتيجيات تراعي مصالحها الحيوية، ومخططاتها المستقبلية.

وشهدت الصحافة تطورا عدديا ونوعيا بمجرد توقيع المغرب على معاهدة الحماية لسنة 1912، وأصبح المجال الإعلامي بالمغرب يزخر بعدد وفير من الجرائد المختلفة، واكبت عن قرب مختلف التطورات التي عاشها المغرب آنذاك في سياق الكفاح من أجل الاستقلال. وصولا لصياغة قوانين الحريات العامة في سنة 1958، وشراء المغرب محطة "تلما" سنة 1960. لتكون سنة 1962 هي سنة الانطلاقة الرسمية للتلفزة المغربية في إطار مسيرتها القانونية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية:

الصحافة – وسائل الإعلام-التطور التكنولوجي-التلفزة المغربية-الجرائد-ظهير الحريات 1985-صناعة الخبر-الرأي العام-التشريع المكتوب.

Abstract :

Making the technological development, the media and communication sector take an important step in the field of information, and how to deal with it, because it may be true and true, or poisoned aimed at polluting our ideas. The media moved from traditional to digital, which became dominant in various media and media. But the industrialized countries have turned to making information and

selling it according to the path that serves their national interests. As they are marketed according to strategies that take into account their vital interests and future plans.

The press witnessed numerical and qualitative development as soon as Morocco signed the protection treaty of 1912. The media in Morocco became full of a large number of different newspapers, closely following the various developments that Morocco experienced during the struggle for independence. And the purchase of Morocco station "Telma" in 1960. To be the year 1962 is the year of the official launch of the Moroccan television in the framework of legal and organizational process.

key words:

Journalism - Media - Technological development - Moroccan television - Newspapers - Dahir freedoms 1985 - Industry News - Public opinion - written legislation.

مقدمة:

ارتبط تطور الدولة الحديثة منذ بروزها بتطور وسائل الإعلام، حيث أصبحت سلطة الصحافة الحقيقة الوحيدة غير القابلة للتجاوز أو التجاهل، لكونها تنتج وتوجّه الرأي العام، سواء على مستوى صناعة وتقديم الخبر وإطلاع الشعوب على مختلف التطورات المحيطة بها، أو مساعدتها على تبني مواقف معينة من مختلف القضايا التي تُطرح أمامها، أو باعتبارها مُنشئة لتاريخ الدول والحكومات، بعدما اعتبرت الصحافة جزءا من منظومة الحُكم، بغض النظر عن طبيعة وطريقة ممارسة السلطة، أو باعتبارها مؤثرة في تطوّر وتحوّل المجتمعات، سواء في اتجاه التنوير والرقي أو في اتجاه الجمود والتقليد.

وساهم التطور الإنساني والحضاري في تطور وسائل الاتصال، بدءا من تطوير اللغة كرموز يُتبادل بها المعلومات والاتصال بين البشر، وما تبعها من

اختراق للحروف الأبجدية والطباعة التي اعتُبرت ثورة اتصالية مهمة في القرن الخامس عشر، أحدثت نقلة نوعية في وسائل الاتصال، ومكّنت من ظهور الصحف والمجلات، وساهمت في الوجود الفعلي لوسائل الإعلام المتاحة للجمهور[1].

غير خاف، أن معظم الدول العربية تأخذ بطريقة التشريع المكتوب في عدد مهم من قضايا الإعلام ولا تختلف هذه التشريعات عموما إلا في الجزئيات التقنية إذا اعتبرنا التوجه العام الذي يطبع حرية الإعلام بها[2]. فنجدها تهتم على الخصوص بنظام النشر والمطبوعات حيث كثيرا ما تظهر بعض القيود من خلال مساطر الترخيص وإعطاء الامتيازات وممارسة الرقابة المسبقة أو اللاحقة[3].

والجذير بالذكر أن تاريخ الصحافة العربية الطويل بشكل عام والمغربية على وجه الخصوص، شهد في مراحله المبكرة تأسيس صحف بمبادرات خاصة لعبت دورا رياديا في المجال التربوي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لكن الممارسات الحالية تنحو إلى الحد من حرية التعبير[4].

وعليه، يمكن طرح الإشكال المركزي التالي: إلى أي حد ساهم السياق التاريخي والسياسي في ظهور التشريع الإعلامي بالمغرب؟

على ضوء هذه الإشكالية سنعالج في المحور الأول السياق التاريخي والسياسي لقانون الصحافة والإعلام بالمغرب. ثم في المحور الثاني سنتطرق إلى ظهير الحريات العامة ل 15 نونبر 1958.

المحور الأول: تاريخ الصحافة والإعلام بالمغرب.

بدأ التأريخ الصحفي بالمغرب ابتداء من سنة 1820م كظهور مبكر للصحافة الإسبانية بالمدن المغربية المحتلة بشمال المملكة: سبة أولا وتطوان ثانيا ومليلية ثالثا[5]. عرفت هذه الصحافة ازدهارا ملموسا خلال الثلاثينيات من القرن المنصرم، إن على مستوى الكم أو على مستوى هيكلتها وتنظيمها. ذلك بفضل دعم السلطة الاستعمارية لها، في الوقت الذي كانت تواجه فيه كل محاولة وطنية لإصدار أي

صحيفة بالتضييق والمنع من خلال ترسانة قانونية، تعددت إجراءاتها بين الزجر ووضع العراقيل[6].

وشهد المغرب لأول مرة ظاهرة/فعل الصحافة منذ قرنين، فيما عرف بالصحافة المحلية المغربية منذ أكثر من قرن بقليل والتي انطلقت غالبيتها في سياق الكفاح من أجل الاستقلال واستمرت في التطور منذ حوالي 60 عاما في ظل السيادة الوطنية المسترجعة عام 1956[7].

وتثبت المصادر التاريخية بأن فن الطباعة بالمغرب انطلق من سنة 1864م، وهذا التاريخ يتعلق بالمطبعة الحجرية وبحروفها العربية التي أغنت مكتبة القرويين بطبع العشرات من المخطوطات النادرة، وعليه تمشت كل الدراسات التي أرخت للطباعة المغربية[8].

ولهذه الانطلاقة أثرها الكبير، في إبراز طباعة الصحف، والكتابة عن تاريخ المغرب والتعريف بقضاياه ومشاكله على المستوى الداخلي والخارجي، عندما انتشرت الصحافة الدولية فيما بعد بمدينة طنجة التي كانت مسرحا للصراع، والمنافسة القوية بين القنصليات الأجنبية لتقوية وجودها بالمغرب عن طريق الصحافة التي تخدمها سواء بلغتها أو باللغة العربية الأم، والتي ازدادت حضورا عند فرض الحماية الدولية عليها.

وبكل أسف فإن القارئ المغربي كان غائبا عن الساحة، وعن مطالعة هذه الصحف لجهله باللغات الأجنبية، مما أعطى للصحفيين الوافدين من بلدانهم مجالا خصبا لاستحضار واستظهار الملامح الخاطئة والمشينة التي تصور المغاربة بصور مختلفة، فظل في موقف سلبي، لا يعرف ماذا يدور حوله أو ماذا يكتب عنه، أو ما يفكر فيه المحتل نحوه، برأي مغاير لمحيطه، وبيئته، وعقيدته.

بمدينة طنجة عرفت الصحافة ولادة متقدمة بشمال المغرب-وباللسان العربي-ولكنها تأخرت كثيرا بتطوان إلى ما بعد الاحتلال الثاني لإسبانيا بصدور مجلة " الإصلاح" عن المجتمع العلمي بتطوان سنة 1917. تلتها مجلة " الاتحاد"

الاستعمارية سنة 1927[9]، ذلك أن الصحف والمجلات الحرة قد حاصرتها اسبانيا حصارا شديدا، وفرضت عليها منعا طويلا حتى لا تتعاطف مع الثورات المتعددة لمقاومة احتلالها للمغرب، وفضح المواجهات المتصاعدة ضد قواتها العسكرية، والتي امتدت من بداية الحماية سنة 1912 إلى سنة 1927 بعد اعتقال الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بطل الريف. فكانت ترفض كل طلب لتأسيس الصحف والمجلات فضلا عن الكتب والنشرات[10].

وكانت جريدة " لسان المغرب" أول منبر إعلامي مغربي عربي للسلطة المخزنية سنة 1907، وجاء ظهورها نتيجة الحملات المغرضة التي شنتها الصحافة الفرنسية بطنجة على المغرب[11]. وقد صدر العدد الأول لهذه الجريدة في 28 فبراير 1907 والتي كان يشرف عليها فرج الله نمور، وهو من يافا بفلسطين كان من بين أفراد الجالية السورية اللبنانية المقيمة بطنجة (وكان المخزن قد أسند إليه الإشراف على تلك الجريدة التي أنشأتها لمقاومة الحملات الأجنبية)[12]. كما أصدر عضو آخر من نفس الجالية، هو نعمة الله الدحداح جريدة أخرى باسم "الفجر" سنة 1908، كما تولى أبو بكر بن عبد الواحد، وهو مغربي، إصدار دورية بعنوان "إظهار الحق" في طنجة كذلك. وكانت هذه الجرائد. جميعها مقروءة ومتداولة في فاس وغيرها من المدن المغربية التي كان بها موظفون وجماعات من نوع جماعة فاس.

وكان طبيعيا أن تنهج جريدة " لسان المغرب"، بما تحمله من دلالة اسمها، أن تكون منبرا إعلاميا لتوعية المغاربة بخطورة الموقع الفرنسي، وحملته ضد رجال الدولة، وبالفعل أوقفت لسان المغرب بعض الحملات الصحفية الفرنسية، أمام إقبال المغاربة على اقتناء هذه الجريدة كصوت مغربي يدافع عن السيادة الوطنية، مما أخذ يولد كراهية ضد الفرنسيين قبل احتلالهم المغرب. لكن هذا لم يدم طويلا، لأن الحماية كانت آتية لا محالة عبر التيار البارد الأوربي[13].

ومما يجدر ذكره، أن ميدان الصحافة شهد طفرة عددية ونوعية بمجرد توقيع معاهدة الحماية لسنة 1912، وأصبح المجال الإعلامي بالمغرب يزخر بعدد

وفير من الجرائد المختلفة، واكبت عن قرب مختلف التطورات التي عاشها المغرب آنذاك[14].

وميز تاريخ ودور الصحافة المغربية في التحرر من السيطرة والهيمنة والحصول على الحريات الفردية والجماعية في المغرب كل مرحلة من مراحل تاريخ البلاد وتطورها. لأن الإعلام يعتبر إطارا لحرية التعبير لجميع المواطنين بدون تمييز[15]، حيث كانت الصحافة المغربية في كثير من الأحيان في وسط المعارك للاستيلاء على هذه الحريات[16].

كانت مدينة طنجة، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تعتبر مقرا للبعثات الأجنبية الدبلوماسية والتجارية ولعدة جاليات أجنبية أوروبية وعربية. كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تكون مركزا إعلاميا ودعائيا مهما[17].

وهكذا فعلاوة على جريدة "المغرب الأقصى" الناطقة بالإسبانية والصادرة عام 1883 وعلى الجرائد الأسبوعية الأخرى التي صدرت عام 1900، اثنتان بالإسبانية وثالثة بالإنجليزية ورابعة بالفرنسية، علاوة على هذه الصحف الأجنبية التي كان يقرأها بالإضافة إلى الجاليات والبعثات الديبلوماسية رجال المخزن وبعض التجار والوسطاء الذي يعرفون لغة أو لغات أجنبية، علاوة على ذلك صدرت في طنجة نفسها أول صحيفة عربية باسم "المغرب" أسسها عرب مسيحيون من لبنان عام 1889[18]. حددت أهدافها في افتتاحية عددها الأول، قد وردت فيها أنه " إذ كانت هذه البلاد(المغرب) مفتقرة إلى جريدة عربية اللغة والمشرب لنثر الأنباء الحقيقية والحقائق العلمية والاستنباطات المستحدثة الصناعية التي من شأنها ترقية منزلة البلاد بأن تثير في رؤوس أهلها نار الحمية العربية وتدّب فيهم النخوة الوطنية وتنهض همم الرجال من حضيض الإهمال إلى التدرج في مراقي الكمال لكي يسعوا في إصلاح حالة بلادهم باذلين النفس والنفيس في درء المفاسد عنها وجلب المنافع إليها وكل ما يعود إلى رفع رتبتها عاملين على مكانتهم في مجاراة بقية البلدان مضمار النجاح والقوة ومجال العلوم والصناعات وتوسيع دائرة التجارات حتى

ينتصر فيها أناس ذوو غيرة وطنية يذبون عن مصالح بلادهم ويحومون عن حقوقها"[19]. ومن دون شك فلقد كان لهذه الجريدة العربية الأسبوعية التي استمرت سنة كاملة تأثير في الأوساط التي كانت تتداول باهتمام وشغف ما يرِد من المشرق من صحف ومجلات.

وقد عبر برنامج كتلة العمل الوطني سنة 1934 عن مطالب الشعب المغربي. صيغ على شكل مذكرة قدمت إلى الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب وإلى الحكومة الفرنسية بباريس في بداية دجنبر، حيث تمت تزكيتها من قبل الملك محمد بن يوسف. وكان من بين المطالب الرئيسية تحقيق الحريات العامة وحرية الصحافة والتنقل والتحزب[20].

لكن هذا الوضع المتوتر لم يحل دون ظهور صحافة وطنية مغربية ارتبطت في نشأتها وتطورها بظهور الحركة الوطنية. وتحكمت في علاقاتها مع محيطها عوامل سياسية واجتماعية وتنظيمية وثقافية وتشريعية. وكانت إدارة الحماية أبرز عنصر طغى بثقله في هذه العلاقة بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على قطاع الاتصال الجماهيري. خاصة تأثيراتها في ميدان الطباعة والنشر[21]، وبالرغم من ذلك استطاعت الحركة الوطنية أن تصدر مجموعة من الصحف بعد صدور وثيقة الاستقلال في الأربعينات. حيث ظهرت الأعداد الأولى من جريدة "حياة الشعب" و"الرأي العام" وجريدة "العلم" رغم الصعوبات التي اصطدمت بها هذه المبادرات.

وقد تضاعف عدد العناوين الصحفية التي تصدر بالبلاد خلال الأربعة عقود الأخيرة إلى أكثر من 300 مطبوع حوالي 65% منها تصدر باللغة العربية والباقي باللغة الفرنسية من بينها، منها 9 صحف يومية من مجموع عدد الصحف والدوريات التي بلغت سنة 1993 ما مجموعه 126 عنوانا تشكل نسبة% 61 منها عناوين صادرة بمدينتي الدار البيضاء والرباط، ثلثها باللغة الفرنسية، ويبلغ عدد نسخ الصحف الموزعة بالمغرب 200 ألف نسخة في اليوم بمعدل يعتبر من أخفض

المعدلات بدول المغرب العربي، ب 13 نسخة لكل 1000 ساكن مقابل 38 في الجزائر و48 في تونس[22].

تاريخيا، كانت الصحافة الحزبية، وسيلة إعلامية، ارتضتها الحركة الوطنية، لتكون قناة لإيصال وجهات نظرها إلى عامة الشعب المغربي، ثم إلى الرأي العام العربي والدولي[23]. توفقت هذه الصحافة في مهام التوعية، كما كانت أداة فاعلة للتحريض أيام الاستعمار.

خلال الاستقلال انخرطت في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم في معركة إقرار الديمقراطية، والمطالبة بدولة المؤسسات ودولة الحق والقانون. ورفعت الصحافة الحزبية أيضا شعار الدفاع عن الحريات العامة، وحرية الصحافة بصفة أساسية، ووقفت مناضلة في وجه الاستعمار الإعلامي متمثلة في صحافة " ماص"[24]. كانت ومازالت ضد الرقيب.

على مدى تاريخها المهني والنضالي، كانت للصحافة الحزبية الفضل في تعميم ثقافة سياسية راقية، وإن لم تكن كل الصحف الحزبية قد لعبت هذا الدور، فإن ثمة أعمدة لهذه الصحافة يسجل تاريخ المغرب المعاصر، أنها كانت من المنابر التي أعطت للنضال من أجل الديمقراطية، مضمونه الحقيقي بعيدا عن كل تشويش. علاوة على أن الأحزاب السياسية تستعمل جل وسائل الاتصال من منشورات وصحف وإذاعة وتلفزة وأنترنيت وغيرها، وذلك لخدمة أهدافها وإيديولوجيتها[25].

وتجدر الإشارة إلى أن أي حزب لا يستطيع الاستغناء عن صحيفة أو مجلة تنطق باسمه وتكون واسطة الاتصال بينه وبين جماهيره الحزبية بحيث تشرح برامجه وأنشطته ومواقفه ونظرا لأهمية الصحيفة بالنسبة للحزب فهي تعبر بأدائها سواء بالقوة أو الضعف عن أداء الحزب نفسه، ومما تجدر الإشارة له أن من العوائق التي تواجهه الصحافة هي العوائق المالية وافتقارها إلى المعلومات بالإضافة إلى افتقارها إلى الصحفيين المحترفين وضعف الإعلانات ومحدودية

التوزيع[26]. كما استعملت الحركة الوطنية الصحافة من بين وسائل أخرى كالتجمعات والمظاهرات والمناشير. وجعلت منها محورا في محاورها النضالية.

في خضم هذا الصراع، برزت صحافة ارتبطت منذ البداية بالنشاط السياسي الوطني، في مقابل صحافة تدعم التواجد الفرنسي بالمغرب. وحالت هذه الوضعية دون ظهور صحافة وسط النزاع بين إدارة الحماية[27] والحركة الوطنية.

ومنذ اختراع جهاز التلفزيون في الربع الأول من القرن العشرين باللون الأبيض والأسود على يد المهندس الكهربائي الأسكتلندي " جون لوجي بيرد" وتمكنه في سنة 1927 من بث إشارات تلفزيونية وانتشار استقبال التلفزيون (TV Sets) على نحو واسع منذ عام 1930. وبالرغم من محدودية القنوات التلفزية وضعف البرامج، إلا أن هذا الإنجاز يعتبر من المنجزات الكبيرة التي توصل إليها الإنسان[28].

التلفزيون ليس أقل شأنا من الإذاعة والصحف في هذا المجال؛ حيث اندفعت البرامج التلفزية بقوة نحو جعل المشاهد يعيش حدث الفرجة من منزله أو مكان وجوده، وتسير به بين أنواع مختلفة من ملذات الفنون المحببة إلى النفوس[29].

وموازاة مع ذلك قسم الباحث جامع بيضا في أطروحته[30]بين أربع محطات في مسار تطور الصحافة بالمغرب ما بين (1912-1956)، حيث عرفت المحطة الأولى ما بين (1912-1925) تضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير في عهد المقيم العام "ليوطي" من خلال إصدار القانون المنظم للصحافة في 27 أبريل 1914 [31]، للحد من أي نشاط يهدد المصالح الفرنسية بالمغرب، وعرفت المحطة الثانية(1926-1939) إرساء قواعد المجموعتين الصحفيتين الفرنسيتين، مجموعة ما(Groupe Mass)، وشبكة Renaud و Jean Busset و Francis، وتزامنت المحطة الثانية(1940-1945) مع تداعيات الحرب العالمية الثانية وانقسام الرأي العام بفرنسا إلى حزبين متصارعين، وتم إقحام الصحافة في الصراع كمحاولة من الحزبين إقصاء بعضهما البعض[32]. أما المحطة الرابعة(1946-1956) فقد عرفت

ترسيخ الهيمنة الإعلامية لمجموعة Groupe Mass من خلال سيطرتها على إحدى عشرة شركة للطبع والنشر والتوزيع[33].

طرح في سنوات الخمسينات، إشكال هيكلة المغرب بترسانة من القوانين، فطغى التكوين الحقوقي[34]، حيث وضع التشريع المنظم لحرية الصحافة والإعلام في 15 نونبر 1958، والذي اعتمد على التعددية كمبدأ مؤسس لحرية التعبير وحرية الصحافة[35]، وكجزء لإطار قانوني عام، يهدف إلى تنظيم واقع مجتمعي جديد؛ واقع المغرب المستقل الراغب في وضع حد لممارسة الماضي الاستعماري، المصادر لحرية التعبير والحريات العامة بشكل عام.

وقد تم وضع قانون الصحافة بالمغرب بناء على عاملين اثنين:

1- توفير هامش واسع من الحرية يسمح للرأي العام بالتعبير عن وجهات نظره حول المشاكل السياسية، التي تهم الوضع الداخلي والدولي[36]، في غياب مؤسسات تمثيلية تساهم في التعبير عن رغباته وملاحظاته وانتقاداته، مما دفع بالصحافة إلى ملء ذلك الفراغ[37].

2- ظهور صحفيون مغاربة شرعوا يكتبون في الصحف الوطنية كلما سمحت سلطات الحماية بإصدارها، وعند منعها في جرائد البلاد العربية الأخرى، ونشاط المدارس الحرة التي ساهمت في تكوّن جيل من القادة الذين أطّروا مظاهرات1935 و1937[38].

المحور الثاني: ظهير الحريات العامة ل 15 نونبر 1958.

لا شك أن الإطار الدولي بما يعج به من تطاحنات، والإطار العربي بما يتميز به من تناقضات. أمور كلها حاضرة وجاثمة بثقلها على صدر المشرع المغربي عند صياغة قوانين الحريات العامة في سنة 1958 ومؤثرة فيه[39].

وضع الفصل 80 من ظهير 1958 للحريات العامة حدا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها خلال فترة الحماية. عوضها بالتشريع الجديد[40].

وإن كان هذا ما يوحي به النص، فإن عدم إمكانية هذا الأخير الإلمام بكافة الجوانب يبين أن القطيعة مع عهد الحماية لم تكن نهائية مع القوانين السابقة في أي ميدان من الميادين[41].

قد استمر العمل ببعض المقتضيات خلال الفترة التي تلت صدور الظهير الملكي. تكفي الإشارة إلى أن ظهير فاتح يونيو 1959 جاء ليعدل ظهير 7 أكتوبر 1932 المنظم للإيداع القانوني[42]. معنى هذا أن الموضوع المعني لازال خاضعا لتشريع سابق لظهير 1958، بحيث لا يعقل أن نستنتج من الفصل 80 بأنه ألغى كل التشريعات والتنظيمات السابقة له، ولو كان عنوانه الرمزي هو مدونة التشريع الصحفي[43]. كما أن القاعدة المناقشة لا تعني أن مشروع 1985 يقصد إلغاء القانون الأساسي المنظم للصحافة في عهد الحماية، أي ظهير 27 أبريل 1914 والنصوص التي أكملته أو عدلته، فهذا التصور كذلك معارض لكون ظهير 1958 لم يقتصر على موضوعات واردة في ظهير 1914 كما تم تعديله[44].

في محاولة لإيجاد تفسير لهذه الاستمرارية ثمة ثلاثة تأويلات ممكنة حسب الباحثة في الإعلام وعلاقته بالسلطة السياسية فاطمة الصابري: "ينطلق التأويل الأول من اعتبار جميع النصوص التشريعية والتنظيمية المشكلة لظهير 7 أبريل 1914 المنظم للصحافة ملغاة، على أساس أن ظهير 1958 جاء لينظم المواد نفسها. أما التأويل الثاني فينطلق من تفسير آخر، يتجلى في استمرار العمل بمقتضيات التشريع السابق في المواد التي ينظمها الظهير الجديد. فيما يرمي التأويل الثالث إلى إقامة لائحة بمجموع المواد المنظمة بالظهير الجديد، واعتبار المواد المنظمة بالنصوص السابقة نفسها ملغاة"[45]؛

تأسيسا على ما سبق، يلغي الفصل 80 المقتضيات سواء كانت بظهير 1914 أو بغيره من النصوص التي كانت تضبط نفس الوضعيات التي تعرض لها وبثَّ فيها تشريع 1958. بينما تبقى كل النصوص والمقتضيات المتعلقة بالقضايا التي أغفلها وكذا تلك التي لا تتعارض مع بنوده نافذة[46]. ومن أمثلة ذلك الإيداع القانوني كما

أشير إليه سابقا، وكذا المطبوعات والمنشورات الهدامة أو التي تمس بالنظام العام والتي يحكمها ظهير 26 يوليوز 1939، الذي لا يزال إلى اليوم موضوعا مثيرا للصحفيين والسياسيين الذين يحللون مضمونه القانوني في ضوء ظروف الصحافة على عهد الاستعمار؛ بينما تكشف قراءته بالمفاهيم والأدوات القانونية، أنه تدبير تقليدي لحماية النظام العام، بحيث يصبح المشكل الحقيقي هو تحديد المقصود من النظام العام، الشيء الذي لم يتفق حوله الفقهاء والمشرعون في مختلف الدول إلى اليوم، نظرا لسهولة فهمه وتطبيقه بمعاني تختلف حسب الظروف والأنظمة السياسية[47]. وتكاد هذه الملاحظات ذاتها تسري بالحرف على ظهير 29 يونيو 1935 المتعلق بزجر المظاهرات المخالفة للنظام العام وبردع ما يمس الاحترام الواجب لولاة الأمر.

واعتبارا لسكوت النص عن تاريخ انطلاق تنفيذه يمكن القول بأنه صار واجب التطبيق مباشرة بعد نشره بالجريدة الرسمية في نهاية سنة 1958، ويؤكد هذا ما جاء في فصله 31 المتعلق بإجبار الصحافة الأجنبية الصادرة في المغرب والتي ترغب في الاستمرار أن تسوي وضعيتها طبقا للتشريع الجديد خلال أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشره، الشيء الذي سوف يثير متاعب أخرى عند محاولة تحديد وضعية الأشخاص الخاضعين للقانون الجديد[48]. ومن ثمة يبين الاطلاع على نصوص قانون 1958 نوعا من النظام الليبرالي مغلف بهيمنة الدولة[49].

ومما يجدر ذكره فإن تاريخ السمعي البصري بالمغرب يرجع إلى الخمسينات، عندما تم اتخاذ القرار باسترجاع الشركة "تلما Telma". التابعة لراديو المغرب آنذاك، وجعلها أول تلفزة بإفريقيا، قبل أن يلغي المشروع نفي محمد الخامس[50].

في سنة 1959 المهدي المنجرة، المدير العام للإذاعة والتلفزة المغربية آنذاك، جعل الحكومة المغربية تصادق على ظهير يعطي السيادة للدولة، وبعد ذلك دخل في مفاوضات مع "تلما" لشرائها من طرف الحكومة المغربية[51].

وكان الأمر كذلك في 1960 على بضعة أيام من استقالته من الإذاعة والتلفزة، حيث عمد المغرب إلى شراء محطة "تلما" سنة 1960، وحاز المعدات والأجهزة. في "ماي 1961 قدمت هيئة الإذاعة الوطنية ووزارة البريد برامج للعموم طيلة 17 يوما، انطلاقا من المعرض الدولي بمدينة الدار البيضاء، لتكون سنة 1962 هي سنة الانطلاقة الرسمية للتلفزة المغربية في إطار مسيرتها القانونية والتنظيمية"[52].

ومنذ بداية البث الرسمي للتلفزيون بالمغرب يوم 3 مارس 1962، وبعد ثلاثة عقود عرف المجال السمعي البصري إطلاق القناة الثانية 2M.

في البدايات الأولى للقناة الثانية كان خط تحريرها متميزا وجريئا، مع صحافيين من طينة محمد العمراني، حميد سعدني، عبد الصمد بنشريف، فتيحة أحباباز، أنس بوسلامتي، مليكة مالك والآخرون .منهم من دفع الثمن غاليا لجرأته ولقناعاته واختياراته المبدئية، ومنهم من تكيف مع التيار الاستغلالي والانتهازي الذي بسط نفوذه فيما بعد على القناة وأحكم قبضته على كل مفاصلها[53]. خاصة بعد أن حصلت الدولة على 72 في المائة من أسهمها سنة 1996، ولتصبح قناة عمومية[54]. منذ السنوات الأولى لبدء نشاط مؤسسة القناة الثانية 2M (خصوصا بدءا من 1991) خضعت للرقابة على برامجها، وتقييد مبادرة وحرية صحفييها[55]، الذين اختار بعضهم الهجرة خارج حدود الوطن بحثا عن فضاء إعلامي أكثر حرية ومهنية، بعد ما بدا وضع القناة خاضعا لقبضة السلطة السياسية والاقتصادية.

يبدو أن المنافسة الإعلامية الشرسة والولادة السريعة لمئات الفضائيات، جعلت المشاهد العربي بشكل عام والمغربي بشكل خاص أمام عدة اختيارات، دون أن يخضع لتوجيه أو رقابة، وهو ما يقوي مصداقية وشرعية تطبيق مخطط إصلاحي مدروس يستند على أهداف واضحة ودقيقة. لتحصين هذا المشاهد من الاختراقات الفكرية والمذهبية المحرضة والمشجعة على الغلو والانغلاق والاحتراب العقائدي[56].

ومما يجدر ذكره ، أن الإرهاصات الأولى لإصلاح الإعلام السمعي البصري بالمغرب ظهرت مؤشراتها مع المناظرة الوطنية الأولى للإعلام التي انعقدت في سنة 1993، والتي حاولت الوقوف على مختلف جوانب الخلل التي تعتري قطاع السمعي البصري بكل مكوناته، من أجل تشخيص وضعيته والوقوف على مكامن الضعف التي تتخلله، ثم الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع الذي نظمه مجلس النواب يوم 28 يناير 2010 ، والذي أكد على مجموعة من التوصيات من بينها ضرورة توفر الإرادة السياسية لإصلاح هذا القطاع الحيوي من منظور الاستجابة للتطورات الجديدة للإعلام والاتصال والتنافسية الحادة التي تفرضها السياقات الوطنية والدولية، وتطرق منظمو هذا الحوار إلى المرتكزات الأساسية للإصلاح والتي تهم الضبط بالقانون انطلاقا من المرجعية الحقوقية التي تشمل على الخصوص إرساء قضاء متخصص، و مسؤول وقوانين تنظم مجالات الإشهار والولوج إلى المعلومة[57]، ودعم الدولة عن طريق الاستثمار وليس المنح.

عموما، تظل للإعلام مكانته المهمة ضمن منظومة حقوق الإنسان. ليس فقط بموقعه المركزي في منظومة الحريات العامة التي تشكل جوهر حقوق الإنسان. لكن أيضا بتأثيره الكبير في بناء الوعي الاجتماعي والسياسي وتشكيل الرأي العام ودوره الرقابي وقدرته على توفير المعلومات وإثارة القضايا.

الهوامش:

[1] عبد الله محمود عدوي: **" الجماليات في الإعلام التلفزي"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2016، ص: 33.

[2] محمد الإدريسي العلمي المشيشي: "**القانون المبني للمجهول"**، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، الرباط 1991، ص:61.

[3] المرجع نفسه، ص: 61.

[4] للمزيد، أنظر: **" التقرير النهائي لحلقة التدارس بشأن تعزيز واستقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية، يناير 1996"**، الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، صنعاء، اليمن من 07 إلى 11 يناير 1996.

[5] المرجع نفسه.

[6] فاطمة الصابري: **" علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب: دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"**، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني-عين الشق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الدار البيضاء، س. الجامعية:2005/2004، ص:69.

[7] الكتاب الأبيض: **"الإعلام والمجتمع في المغرب: التشخيص وخارطة الطريق"**، دار النشر المغربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2011، ص:11.

[8] محمد الحبيب الخراز: **" الصحافة بشمال المغرب من التأسيس إلى الاستقلال"**، مطبعة إيمبريما مدري، تطوان، الطبعة الأولى، أكتوبر 2012، ص:8.

[9] محمد الحبيب الخراز: **" الصحافة بشمال المغرب من التأسيس إلى الاستقلال"**، م.س.، ص: 9.

[10] المرجع نفسه، ص: 9.

[11] لما اشتد الضغط الإعلامي على المغرب من طرف الصحافة الفرنسية بطنجة، التي استغلت الصراع الدائر بين السلطانيين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، وصارت تكتب تعاليق ساخرة وانتقادات في نسختها الفرنسية، وصارتا تشنان حملات مغرضة ضد المولى عبد الحفيظ.

ولتقوية موقفه تدخل السلطان عبد العزيز ففاوض في شراء مجلة " لسان المغرب" لتكون لسانه في التعبير عن مواقفه اتجاه أخيه عبد الحفيظ من جهة، وضد ما تشنه عليه بعض الصحف الأخرى الموالية للحفيظي من حملات من جهة أخرى، وبالفعل وافقت له القنصلية الألمانية، ومالت لسان المغرب للمخزن المغربي الرسمي. لكنها لن تنجح في الخط الذي نهجته، وفي التيار الذي سارت فيه، إذ أن موقف السلطان عبد العزيز سرعان ما ضعف أمام التيار الجارف الذي مال لصالح عبد الحفيظ بانتزاع البيعة له من طرف علماء المغرب، وإعلانه سلطانا على البلاد. للمزيد، أنظر، محمد الحبيب الخراز: **" الصحافة بشمال المغرب من التأسيس إلى الاستقلال"**، م.س.، ص:440.

[12] محمد عابد الجابري: **" المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية"**، المركز الثقافي العربي، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر الدار البيضاء، الطبعة الأولى، نونبر1988، ص: 20.

[13] محمد الحبيب الخراز: **" الصحافة بشمال المغرب من التأسيس إلى الاستقلال"**، م.س.، ص:439.

[14] للمزيد، أنظر: المصطفى الريس: **" السياق التاريخي لنشأة الصحافة بالمغرب"**، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي: azemmourinfo24.com/19529.html// Ftn11.

[15] Jamal Eddine NAJI, **" les Droits de l'Homme dans la presse Marocaine 1989-1994"**, Royaume du Maroc, Ministère des Droits de l'Homme, Publication du centre de Documentation d'information et de Formation en Droits de l'Homme (CDIFDH), Rabat, 1°ère éd., Juin 2004, p :141.

[16] المرجع نفسه.

[17] محمد عابد الجابري: **" المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية"**، م.س.، ص: 17-18.

[18] محمد عابد الجابري: **" المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية"**، م.س.، ص: 18.

[19] المرجع نفسه، ص: 18.

[20] عبد الرحيم العماري: **"نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب 17 ماي 1992-14 مارس 1998"**، منشورات زاوية للفن والثقافة، مطبعة القرويين-الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005، ص: 231.

[21] أحمد تفاسكا: **"نظام الاتصال بالمغرب"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، كلية الحقوق، الدار البيضاء 1986، ص: 182.

[22] عبد الوهاب العلالي: **" الثقافة والاتصال والمجتمع"**، منشورات خمائل، مطبعة شركة فريتس، الرباط، الطبعة الأولى 2007-1427، ص:238.

[23] محمد طلال: **" الصحافة الحزبية: الو اقع و آفاق التحديث"**، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، مطبعة آرا بريس، ع.14-2002، ص: 9.

[24] المرجع نفسه، ص:9.

[25] هادي الشيب ورضوان يحيى، **"مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية"**، المركز الديمقراطي العربي 2017، برلين، ألمانيا، ص: 189. كتاب منشور بصيغة PDF على الرابط: http://democraticac.de/wp-content/uploads/2017/05.pdf

[26] ممدوح سليمان العامري، **" العلاقة بين الصحافة والأمن الوطني"**، دار زهدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017، ص: 66.

[27] الحجز والتوقيف والمنع المتكرر الذي تعرضت له الصحافة الوطنية من قبل سلطات الحماية، أدخل الصحافة الوطنية في صراع وعنف دائمين مع إدارة الحماية. وقضى الظهير البربري وظهير 18 أكتوبر سنة 1937 بخضوع الصحافة لرقابة سابقة للنشر تقوم بها السلطة الإدارية. حيث يتعين إيداع نسخة مطبوعة من كل صحيفة قبل نشرها لدى كل من ممثل السلطة المخزنية المركزية، وسلطة المراقبة في المكان الذي يقع فيه النشر. مما كان يفسر الصفحات والأعمدة البيضاء التي كانت تصدر بالصحف الوطنية.

[28] سفيان النابلسي: **" التلفزيون التفاعلي"**، مجلة الإذاعات العربية، ع. 2014/2، ص: 86.

[29] عبد الله محمود عدوي: **" الجماليات في الإعلام التلفزي"**، م.س.، ص: 34.

[30] La pressemarocaine d'expression Française des origines à 1956.

[31] Jamaa Baida, **"La pressemarocaine d'expression Française des origines à 1956"** , publication de la Faculté des lettres, Rabat, 1996, p : 62

[32] المصطفى الريس: **" السياق التاريخي لنشأة الصحافة بالمغرب"**، م.س.

[33] Jamaa Baida, **"La pressemarocaine d'expression Française des origines à 1956"**,op ; p : 63.

[34] عبد الرحيم العماري: **"نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب 17 ماي 1992-14 مارس 1998"**، م.س.، ص: 77.

[35] الكتاب الأبيض:**"الإعلام والمجتمع في المغرب: التشخيص وخارطة الطريق"**، م.س.، ص: 12.

[36] فاطمة الصابري: **" علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب: دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"**، م.س.، ص:47.

[37] المرجع نفسه.

[38] عبد الله العروي: **" استبانة"**، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثالثة 2016، ص: 31.

[39] علي كريمي: **" أسئلة الانتقال الديمقراطي في المغرب قضايا في الإصلاح السياسي والدستوري"**، منشورات نوافذ، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005، ص:84.

[40] فاطمة الصابري: **" علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب: دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"**، م.س.، ص:48.

[41] محمد عابد الجابري: **" من أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة إلى الدولة الوطنية الديمقراطية في البرنامج المحلي للاتحاد الاشتراكي"**، مجلة مواقف، ع. 12، دار النشر المغربية أديما، الطبعة الأولى، فبراير 2003، ص:102.

[42] فاطمة الصابري: **" علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب: دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"**، م.س.، ص.ص:48-49.

[43] محمد الإدريسي العلمي المشيشي: **"القانون المبني للمجهول"**، م.س.، ص: 243.

[44] المرجع نفسه، ص:243.

[45] فاطمة الصابري: **" علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب: دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"**، م.س.، ص: 49.

[46] المرجع نفسه، ص: 49.

[47] محمد الإدريسي العلمي المشيشي: **"القانون المبني للمجهول"**، م.س.، ص: 244.

[48] المرجع نفسه، ص: 244.

[49] محمد عابد الجابري: **" التناوب...والملك حارسه"**، وجهات نظر، الاتحاد الإماراتية، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي:http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=11424

[50] المهدي المنجرة: **"قيمة القيم، لنا التلفزة التي نستحق"**، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2007، ص:217.

[50] المرجع نفسه، ص: 217.

[51] المرجع نفسه، ص: 217.

[52] فاطمة الصابري: **" علاقة الإعلام بالسلطة السياسية بالمغرب: دراسة تحليلية على ضوء المتغيرات الإعلامية الوطنية والدولية"**، م.س.، ص: 58.

[53] للمزيد، أنظر، الحوار الذي أجراه الإعلامي محمد العمراني، رئيس التحرير السابق بالقناة الثانية ومقدم برنامج "الوسيط"، حول **" أعطاب و اختلالات مشهدنا السمعي البصري العمومي، مع تشخيص مطباته و انتكاساته"**، بلغة إعلامي ممارس ومهني مجرب، على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.annachraalikhbaria.com/2013/08/blog-post_2392.html، تمت زيارة الرباط بتاريخ 2017/04/28 على الساعة السابعة مساء.

[54] تقرير لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب حول المهمة الاستطلاعية المؤقتة لقنوات القطب العمومي يناير 2014، ص:39.

[55] تم التخلي عن مجموعة من الصحفيين الذين تمتعوا بكفاءة عالية من بينهم فاطمة الوكيلي، أنس بوسلامتي، كما أن بعض البرامج تم توقيفها من دون عودة إلى استئناف ظهورها، كبرنامج لقاء الذي حظي بشعبية كبيرة لنوعية النقاشات التي كان يطرحها.

[56] عبد الصمد بنشريف: **" الإعلام العمومي والانتقال الديمقراطي عربيا"**، على الرابط الإلكتروني التالي:
www.rue20.com/%d8%a7%d9a7%d8%b7

[57] مصطفى فارس: **" تفعيل الحق في المعلومة ونشر الثقافة القانونية والقضائية"**، مجلة نوافذ قانونية، العدد 3، السنة 2016، ص: 32.